منظمة التعاون الرقمي تختتم أعمال الدورة الخامسة لجمعيتها العامة..

اعتماد إعلان الكويت بشأن الذكاء الاصطناعي المسؤول من أجل الازدهار الرقمي العالمي

اتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز الأسس الرقمية الموثوقة وتعزيز نزاهة المحتوى الرقمي

اختتمت منظمة التعاون الرقمي أعمال الدورة الخامسة لجمعيتها العامة، حيث اعتمدت الدول الأعضاء إعلان الكويت بشأن الذكاء الاصطناعي المسؤول من أجل الازدهار الرقمي العالمي، واتفقت على حزمة من الإجراءات العملية لتمكين تحول رقمي شامل وموثوق وقابل للتوسع في عصر الذكاء الاصطناعي.

وقد عُقدت أعمال الجمعية العامة الأسبوع الماضي، برئاسة دولة الكويت، وبمشاركة وزراء وممثلين عن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الرقمي، إلى جانب مراقبين وشركاء ودول مدعوّة، وذلك لاستعراض ما تحقق ضمن أجندة المنظمة للسنوات الأربع القادمة (2028–2025)، واتخاذ قرارات مشتركة بشأن المبادرات متعددة الأطراف، وتحويل الطموح المشترك في مجال الذكاء الاصطناعي إلى برامج تنفيذية منسّقة على أرض الواقع.

اعتماد إعلان الكويت

وفي سياق إعلان الكويت، أكد الوزراء والممثلون التزامهم المشترك بتحقيق تحول رقمي شامل ومرن ومستدام. ويُقِرّ الإعلان بإمكانات الذكاء الاصطناعي في دفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية وتحسين آليات تقديم الخدمات العامة، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة الحوكمة الأخلاقية لمعالجة المخاطر المرتبطة بعدم المساواة، والتحيز، والخصوصية، والأمن. كما يؤكد الإعلان رسالة منظمة التعاون الرقمي المتمثلة في تمكين الازدهار الرقمي للجميع، وذلك في إطار أجندة المنظمة للأعوام الأربعة (2025–2028).

وقد أقرت الدول الأعضاء أُطراً رئيسية للسياسات والتنفيذ تهدف إلى تسريع النمو الرقمي الموثوق. ويشمل ذلك الاتفاقية النموذجية للاقتصاد الرقمي، إلى جانب اعتماد أدوات تمكّن تدفقات البيانات عبر الحدود بصورة موثوقة وآمنة. كما شهد الاجتماع إحراز تقدّم ملموس في عدد من المبادرات الرائدة، شملت قياس الاقتصاد الرقمي، وسيادة البيانات، وتنظيم منظومات الشركات الناشئة، وحلول الحكومة الرقمية، وتيسير الاستثمار، وأطر الذكاء الاصطناعي الأخلاقي، والجاهزية لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتضمّنت هذه الجهود أيضاً دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وتعزيز المهارات الرقمية، والسلامة على الإنترنت، والتعاون في مجال إدارة النفايات الإلكترونية، بما يعكس تركيزاً واضحاً على تحقيق نتائج قابلة للقياس وأثر قابل للتوسع.

أبرز النتائج والاعتمادات

خلال أعمال الجمعية العامة، تم إعلان تولّي المملكة العربية السعودية رئاسة مجلس منظمة التعاون الرقمي لعام 2027، إلى جانب تشكيل المجلس التنفيذي برئاسة المملكة وعضوية كل من جمهورية غانا، وجمهورية رواندا، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية باكستان الإسلامية، ودولة الكويت، والمملكة المغربية.

كما اتفقت الدول الأعضاء على مواصلة تطوير مقياس نضج الاقتصاد الرقمي بوصفه منصة شاملة للرؤى الاقتصادية، والرامية إلى دعم جهود إصلاح السياسات، وتحديد أولويات الاستثمار، وتعزيز التعاون عبر الحدود.

وأقرت الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز الأسس الرقمية الموثوقة، شملت إحراز تقدم في مجال تعزيز نزاهة المحتوى الرقمي، وإطلاق حملة منظمة التعاون الرقمي لمكافحة التضليل عبر الإنترنت. وجاء ذلك بالتوازي مع تعزيز الدعم المقدّم للشركات الناشئة وتوسيع نطاق الاستثمارات ورفع مستوى الجاهزية لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال منظومة STRIDE الداعمة لريادة الأعمال الرقمية، ومبادرة الاستثمار الأجنبي المباشر الرقمي، إلى جانب أدوات تعزيز الجاهزية لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وأطر الحوكمة الأخلاقية، ومبادرة WE–Elevate الهادفة إلى تمكين المنشآت التي تقودها النساء.

كما جدّدت الدول الأعضاء التزامها بتنمية المهارات، وتعزيز السلامة على الإنترنت، والاستدامة، من خلال اعتماد المرحلة التالية من مبادرة Skills Universe، وتجديد الجهود الرامية إلى حماية الأطفال والشباب على الإنترنت، وتعزيز التعاون في مجال إدارة النفايات الإلكترونية، إلى جانب تقوية الحضور العالمي وتعزيز الشراكات متعددة الأطراف، بما يشمل توسيع التعاون عبر منظومة الأمم المتحدة والمنظمات متعددة الأطراف الأخرى، وتعميق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

انتقال رئاسة مجلس المنظمة

أقرت الجمعية العامة انتقال رئاسة منظمة التعاون الرقمي من دولة الكويت إلى باكستان لعام 2026، وقد رافق ذلك الإعلان بأن الجمعية العامة المقبلة للمنظمة ستُعقد في باكستان خلال الربع الأول من عام 2027.

وقال عمر سعود العمر، وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير الإعلام والثقافة بالوكالة في دولة الكويت: «تؤكد استضافة الكويت للجمعية العامة الخامسة لمنظمة التعاون الرقمي التزامنا بنقل التعاون الرقمي من مرحلة التنسيق إلى تحقيق تأثير ملموس». وأضاف: «خلال فترة رئاستنا، ركّزنا على تعزيز الثقة، ودفع مسار الذكاء الاصطناعي المسؤول، ودعم المبادرات التي تمكّن نمواً رقمياً شاملاً ومستداماً عبر الدول الأعضاء».

ومن جانبها، قالت ديمة بنت يحيى اليحيى، الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي: «من الكويت، اتخذت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الرقمي خياراً مفصلياً بشأن مستقبل عالمنا الرقمي. لقد اخترنا التعاون بدلاً من التجزئة، والمسؤولية بدلاً من التردد، والثقة بدلاً من الخوف. ومن خلال إطلاق المفاوضات نحو معاهدة دولية للذكاء الاصطناعي، وتعزيز التجارة الرقمية الموثوقة عبر الاتفاقية النموذجية للاقتصاد الرقمي، والوقوف صفاً واحداً في مواجهة التضليل عبر الإنترنت، نؤكد أن الابتكار يجب أن يُدار بشرعية وغاية واضحة. ومن خلال منظمة التعاون الرقمي، نعمل على بناء مستقبل رقمي تُسخر فيه التقنية لخدمة الإنسان، وتعزيز الاقتصادات، وتحقيق الازدهار الرقمي للجميع».

وقالت شذى فاطمة خواجة، الوزيرة الاتحادية لتقنية المعلومات والاتصالات في جمهورية باكستان الإسلامية: «تتشرف باكستان بتولي رئاسة مجلس منظمة التعاون الرقمي في هذه المرحلة المهمة التي يمر بها الاقتصاد الرقمي العالمي. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء لتطوير مسارات الذكاء الاصطناعي المسؤول، وتعزيز التعاون الرقمي عبر الحدود، وضمان أن يحقق التحول الرقمي فوائد ملموسة للجميع».

وعلى هامش أعمال الجمعية، جرى توقيع مذكرات تفاهم بين منظمة التعاون الرقمي وكلٍّ من غرفة التجارة الدولية، ومنصة «إدراك» التابعة لمؤسسة الملكة رانيا، وتيك توك. كما تم توقيع خطاب ارتباط بين منظمة التعاون الرقمي وصحيفة عرب نيوز.

وبالتطلع إلى المرحلة المقبلة، ارتأت الدول الأعضاء أن يكون عام 2026 عاماً لترسيخ النتائج وتسريع وتيرة العمل، عبر التقدم في دعم مسارات الذكاء الاصطناعي المسؤول وتعزيز الأسس الرقمية الموثوقة، وتطوير التعاون الرقمي عبر الحدود، بالإضافة إلى تنمية المهارات بشكل شامل وتحقيق نمو رقمي مستدام.

وعلى هامش أعمال الجمعية العامة أيضاً، عُقد المنتدى الدولي للتعاون الرقمي IDCF، الذي جمع طيفاً من أبرز صناع السياسات، وقادة الأعمال، والخبراء، ضمن برنامج متميز من الجلسات والنقاشات المتخصصة، ركّز على دفع التعاون العملي في القضايا ذات الأولوية التي تشكّل ملامح الاقتصاد الرقمي العالمي، بما يشمل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة.

إطلاق حملة لمكافحة التضليل عبر الإنترنت.. وأمين عام منظمة التعاون الرقمي: الابتكار يجب أن يدار بشرعية وغاية واضحة

نافذة تكنولوجية

أبل تستعد لإتاحة تحكم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نظام CarPlay

تستعد شركة أبل لإتاحة تحكم تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تطورها شركات أُخرى، بنظام CarPlay، في خطوة تتيح للمستخدمين لأول مرة استخدام تلك التطبيقات للتحدث مع روبوتات الدردشة عبر واجهة السيارة، حسبما أوردت «بلومبرغ».

وأفادت المصادر، أن الشركة تعمل على دعم هذه التطبيقات في نظام CarPlay خلال الأشهر المقبلة، إذ يمثل هذا التغيير تحولاً استراتيجياً لشركة أبل، التي كانت حتى الآن تسمح فقط بمساعدها الصوتي «سيري» بالوصول إلى نظام المعلومات والترفيه الشهير في السيارات.

تكنو-رأي

إعادة هندسة الخدمات الحكومية

علي عبدالخالق

ali.shahram.94@gmail.com

في خضم ما يشهده العالم من تحولات متسارعة في مختلف القطاعات سواء من تطور أو تدهور لظروف سياسية كانت أو اقتصاديةً أو اجتماعية أو تكنولوجية أو أيا كان، تعمل حكومة مملكة البحرين جاهدةً برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على تطوير مختلف الخدمات الحكومية وإعادة هندستها.

وخلال الفترة من 15 يناير الى 12 فبراير طورت الحكومة 26 خدمة في مختلف الجهات الحكومية، وذلك في خطوة تعكس الالتزام المتواصل بتحسين جودة الخدمات الحكومية وتسريع إجراءاتها بما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي. هذا التطوير لم يكن مجرد نقل إجراءات تقليدية إلى منصات إلكترونية، بل جاء ضمن نهج متكامل لإعادة هندسة الخدمات من جذورها، بهدف تبسيط التجربة، وتقليل الوقت والجهد، ورفع مستوى رضا المستفيدين.

وقد تُوِّج هذا التوجه بتحقيق تحول إلكتروني بنسبة 100% في عدد كبير من الخدمات، بما يعكس نضج البنية الرقمية وقدرة الجهات الحكومية على مواكبة أفضل الممارسات العالمية، ومن أبرز ملامح هذا التطوير، تقليص عدد خطوات التقديم على الخدمة إلى أربع خطوات كحد أقصى، بعد أن كانت بعض الإجراءات تتطلب مسارات طويلة ومعقدة، كما جرى تقليل المستندات المطلوبة، وخفض عدد الصفحات اللازمة للوصول إلى الخدمة بنسبة 50%، وهو ما يعكس فهمًا عميقًا لمفهوم «الخدمة من منظور المستخدم»، وليس من منظور الجهة المقدمة فقط.

هذا التحول لم يسهم فقط في تحسين تجربة المستخدم، بل انعكس أيضًا على كفاءة الأداء الحكومي، من خلال تسريع إنجاز المعاملات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتعزيز التكامل بين الجهات المختلفة، بما يدعم أهداف الاستدامة والتحول نحو حكومة أكثر مرونة وذكاء.

وفي الختام، أود الإشارة إلى مقدمة المقال حيث لم يكن «تطبيلًا» أو مقدمة إنشائية عابرة، لأن الفوارق بين الدول باتت لا تُقاس بالمسافات الجغرافية، بقدر ما تُقاس بجودة الإدارة وكفاءة السياسات العامة.

فبينما تعاني دول محيطة من انهيار عملاتها، وأخرى تكافح لتأمين قوت يوم مواطنيها، وأخرى ما زالت حتى اليوم لا تتعامل بوسائل دفع رقمية أساسية مثل «أبل باي»، تقف مملكة البحرين في موضع الريادة، وباتت تجاربها في تطوير خدماتها الحكومية تمثل نموذجًا واقعيًا على أن الاستثمار في التحول الرقمي وإعادة هندسة الإجراءات ليس خيارًا تقنيًا فحسب، بل قرارًا استراتيجيًا يصنع الفارق في حياة الأفراد، ويعزز ثقة المجتمع في مؤسساته.